

Distr.: General
24 November 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البنود ٩ و ١٣٣ و ١٣٤ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس
الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٥

التقرير الرابع والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام
عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي
والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٥ (٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥).
 واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير (A/70/430)، بممثلين للأمين العام قدموا معلومات
إضافية، كان آخرها ردود خطية وردت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢ - واتخذ المجلس خلال دورته لعام ٢٠١٥ ستة قرارات وافق فيها على أنشطة إضافية
تتطلب تعديلات في برنامج العمل^(١). ومرفق بتقرير الأمين العام (A/70/430) موجز

(١) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠١٤، و ٣٥/٢٠١٤، و ٣٧/٢٠١٤، و ١٨/٢٠١٥،
و ٣٠/٢٠١٥، و ٣٣/٢٠١٥.



للاحتياجات الإضافية الناجمة عن القرارات التي اتخذها المجلس خلال دورته لعام ٢٠١٥. ويقدر مجموع الاحتياجات المتعلقة بهذه القرارات بمبلغ ٣ ٣٤٧ ٠٠٠ دولار (A/70/430، الجدول ٧).

٣ - وقد تم استيعاب أو إدراج الاحتياجات الخاصة بأربعة قرارات^(٢)، وقدرها ٢٦٢ ٩٠٠ دولار، في ميزانية فترة السنتين الحالية والميزانية المقترحة لفترة السنتين (انظر A/70/430، الفقرات ٦-١٩). وهناك قراران (٣٠/٢٠١٥ و ٣٣/٢٠١٥) سيؤديان إلى احتياجات إضافية صافية قدرها ٣ ٠٨٤ ١٠٠ دولار، علاوة على الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيستلزم هذان القراران موافقة الجمعية العامة على رصد اعتماد إضافي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما سيمثل بالتالي مبلغاً يحمل على صندوق الطوارئ.

- ثانياً - القرارات التي تتطلب اعتماداً إضافياً صافياً للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
- ألف - القرار ٣٠/٢٠١٥: إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥
- ٤ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن قرار المجلس ٣٠/٢٠١٥ المتعلق بإعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتكيف مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥ ستترتب عليه آثار مالية في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، بمبلغ ١ ٥٠٣ ٤٠٠ دولار. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن هذا المبلغ المطلوب لم يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولذلك سوف يحمل المبلغ على صندوق الطوارئ (A/70/430 الفقرة ٣٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هي اللجنة الاقتصادية الوحيدة التي اتخذ مجلس إدارتها قراراً بشأن إنشاء لجنة معنية بالطاقة.
- ٥ - ويستلزم القرار ٣٠/٢٠١٥ التعديلات التالية على هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ: (أ) إنشاء لجنة للطاقة، (ب) إعادة تشكيل لجنتين، هما: لجنة

(٢) القرارات ٣٢/٢٠١٤، و ٣٥/٢٠١٤، و ٣٧/٢٠١٤، و ١٨/٢٠١٥.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية^(٣).

٦ - وترد الاحتياجات الإضافية لتنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥ في الجدول ٥ من تقرير الأمين العام (A/70/430) المستنسخ أدناه باعتباره الجدول ١.

الجدول ١

الاحتياجات الإضافية المقترحة لتنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥ في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ
(بدولارات الولايات المتحدة)

مجموع الاحتياجات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	
الوظائف (١ مد-١ و ٢ ف-٤ و ١ ف-٣)	١ ٣١٥ ٤٠٠
تكاليف الموظفين الأخرى	٣٥ ٠٠٠
الاستشاريون	٤٠ ٠٠٠
الخبراء	٧٥ ٠٠٠
سفر الموظفين	١٤ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	٢٤ ٠٠٠
المجموع	١ ٥٠٣ ٤٠٠

الاحتياجات من الموظفين

٧ - يبين الأمين العام في تقريره أن تنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥ سيتطلب إنشاء أربع وظائف، هي: وظيفة رئيس شعبة الطاقة (مد-١)؛ ووظيفتان لموظفين للشؤون الاقتصادية (ف-٤)؛ ووظيفة لموظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣). وستصل، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الاحتياجات المتعلقة بهذه الوظائف الجديدة المقترحة إلى ١ ٣١٥ ٤٠٠ دولار والاحتياجات غير المتصلة بالوظائف إلى ١ ٨٨ ٠٠٠ دولار. وستخصص هذه الموارد في إطار هيكل اللجنة على النحو التالي:

(٣) كانت هاتان اللجنتان معروفتين من قبل باسم لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر والتنمية الشاملة للجميع، على التوالي (A/70/430، الفقرة ٢٠).

(أ) البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة للجميع (الوظائف: ٣١٦٧٠٠ دولار، وغير الوظائف: ٥٢٠٠٠ دولار). وستلزم الوظيفة المقترحة لموظف الشؤون الاقتصادية (ف-٤) من أجل المساعدة على تحديد المسائل ذات الصلة بتمويل التنمية لكي تنظر فيها لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية. وسيقدم شاغل الوظيفة الخدمات أيضا إلى اجتماع لفريق للخبراء معني بتمويل التنمية وإلى مشاريع الدراسات اللازمة للمنشور المتعلق بتمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ (A/70/430، الفقرة ٢٣)؛

(ب) البرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار (الوظائف: ٣١٦٧٠٠ دولار، وغير الوظائف: ٣٧٠٠٠ دولار). وستلزم الوظيفة المقترحة لموظف الشؤون الاقتصادية (ف-٤) من أجل المساعدة على تحديد مسائل السياسة العامة والمسائل التقنية والقانونية ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، لكي تنظر فيها لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيقدم شاغل الوظيفة الخدمات أيضا إلى اجتماع مبرمج موسع لفريق للخبراء معني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وإلى مشاريع الدراسات اللازمة للمنشور المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في آسيا والمحيط الهادئ؛

(ج) البرنامج الفرعي ٩، الطاقة (الوظائف: ٦٨٢٠٠٠ دولار، وغير الوظائف: ٩٩٠٠٠ دولار). وستلزم الوظيفة المقترحة لرئيس شعبة الطاقة (مد-١) لدعم أعمال لجنة الطاقة. وسيتولى شاغل الوظيفة إدارة عمليات إعداد التقارير الفنية، وتقديم الخدمات إلى اللجنة والاضطلاع بالأعمال التحضيرية لمنتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والتنفيذ العام للبرنامج الفرعي. وبالإضافة إلى ذلك، ستلزم وظيفة مقترحة لموظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣) من أجل المساعدة على تحديد المسائل ذات الصلة بالطاقة لكي تنظر فيها لجنة الطاقة. وسيقدم شاغل الوظيفة الخدمات أيضا إلى اجتماع لفريق للخبراء معني بالطاقة وإلى مشاريع الدراسات اللازمة للمنشور المتعلق بالتحديات القائمة والفرص المتاحة فيما يتعلق بربط شبكات الطاقة على الصعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك، سوف تنقل من البرنامج الفرعي ٤، البيئة والتنمية إلى البرنامج الفرعي ٩، الطاقة، وظيفة من الرتبة ف-٥ ووظيفتان من الرتبة ف-٤ ووظيفة من الرتبة ف-٢ وأربع وظائف من الرتبة المحلية (A/70/430، الفقرات ٢٧-٣٢).

٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين من أجل تنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥.

الاستشاريون

٩ - فيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة للاستشاريين (٤٠٠٠٠ دولار)، أيدت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار بأنه، نظرا للطائفة الواسعة من المسائل المشمولة في إطار تمويل التنمية والعلم والتكنولوجيا والابتكار والطاقة، يلزم الاستعانة باستشاريين من أجل توفير المعرفة المتخصصة غير المتاحة في الأمانة العامة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن هؤلاء الاستشاريين سيوفرون الدراية الفنية المكملة للخبرات المتاحة في إطار اللجنة بغية الاستجابة بصورة تامة للاحتياجات الناشئة لدى الدول الأعضاء. وسوف توزع الخدمات الاستشارية بين البرامج الفرعية على النحو التالي:

(أ) في البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة للجميع، ستلزم الخدمات الاستشارية لإعداد دراسات تقنية عن مواضيع مختارة تتعلق بتمويل التنمية لكي تنظر فيها لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، وإعداد المنشور المتعلق بتمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) في البرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار، ستلزم الخدمات الاستشارية لإعداد دراسات تقنية عن مواضيع مختارة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لكي تنظر فيها لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وإعداد المنشور المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في آسيا والمحيط الهادئ؛

(ج) في البرنامج الفرعي ٩، الطاقة، ستلزم الخدمات الاستشارية لإعداد دراسات تقنية عن مواضيع مختارة تتعلق بالطاقة لكي تنظر فيها لجنة الطاقة، وإعداد المنشور المتعلق بالتحديات القائمة والفرص المتاحة فيما يتعلق بربط شبكات الطاقة على الصعيد الإقليمي.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح إنشاء أربع وظائف من الفئة الفنية والفئات العليا من أجل تنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥ (انظر الجدول ١ أعلاه). وترى اللجنة أن الموظفين المعيّنين لشغل هذه الوظائف ينبغي أن يكون لديهم بالفعل معظم المعارف والمهارات المتخصصة اللازمة لتنفيذ القرار أو أن يكونوا قادرين على اكتسابها بصورة سريعة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة ترى أن هذه الخبرات الفنية الخارجية لا ينبغي أن تكون مطلوبة في المرحلة الأولى من إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، وتشير إلى القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة بشأن الزيادة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، لا سيما في الأنشطة الرئيسية للمنظمة^(٤). ولذلك، ترى اللجنة الاستشارية

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٥، الفقرة ٧٠، و ٢٥٥/٦٧، الفقرة ٦٧.

أن الأمر يستدعي تخفيض ٣٠ في المائة من الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين، وبالتالي، توصي بأن توافق الجمعية العامة على احتياجات للاستشاريين قدرها ٢٨ ٠٠٠ دولار في إطار القرار ٣٠/٢٠١٥.

اجتماعات أفرقة الخبراء

١١ - فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة واجتماعات أفرقة الخبراء (٧٥ ٠٠٠ دولار)، أُفيدت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تكاليف الاجتماع الواحد من اجتماعات أفرقة الخبراء قد حددت بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار من أجل كفالة الاستعراض الكامل للوثائق التقنية اللازم أن تنظر فيها الهيئات الفرعية التابعة للجنة. وبالتالي، تبلغ ميزانية كل فريق مقترح من أفرقة الخبراء في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٩ ما قدره ٣٠ ٠٠٠ دولار. أما المبلغ الإضافي المشار إليه في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام (A/70/430)، وقدره ٢٤ ٠٠٠ دولار، فيمثل عمليات النقل المقترح من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٩. وعلاوة على ذلك، وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار، أدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ اجتماع لفريق من الخبراء معني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار. وطلبت موارد إضافية قيمتها ١٥ ٠٠٠ دولار (ليصل المجموع إلى ٣٠ ٠٠٠ دولار) من أجل تمكين اجتماع فريق الخبراء المشار إليه من إجراء استعراض كامل للوثائق التقنية الخاصة بلجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار التي أعيد تشكيلها حديثاً (A/70/430)، الفقرة ٢٦). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المطلوبة لاجتماعات أفرقة الخبراء.

١٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات الإضافية الناشئة عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥، وبالبلغ ١ ٤٩١ ٤٠٠ دولار (١ ٣١٥ ٤٠٠ دولار تحت بند الاحتياجات من الوظائف و ١٧٦ ٠٠٠ دولار تحت بند الاحتياجات من غير الوظائف)، علاوة على الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ.

باء - القرار ٣٣/٢٠١٥: الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥

١٣ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ الصادر بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، ستترتب عليه آثار مالية

بمبلغ قدره ٧٠٠ ٥٨٠ ١ دولار، يشمل ١٠٠ ٢٩٩ ١ دولار في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، و ٦٠٠ ٢٨١ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولم تدرج تلك الاحتياجات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولذلك سوف يحمل المبلغ الإجمالي على صندوق الطوارئ (A/70/430، الفقرة ٤٨).

١٤ - ووفقاً للقرار ٣٣/٢٠١٥، سيجري تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات وتمديده إلى عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، سيعقد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات دورات سنوية مدتها خمسة أيام، كما سيجري توسيع ولايته. وستضطلع أمانة المنتدى بمهام إضافية تشمل تقديم الخدمات إلى الفريق العامل الجديد المعني بالغابات، وإدارة الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات (انظر A/70/430، الفقرة ٣٧).

١٥ - ووفقاً لما ذكره الأمين العام، ستحتاج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى موارد إضافية فيما يتعلق بهذه الولايات الإضافية، تقدر بمبلغ ٣٠٠ ٧٣٨ ١ دولار، وهو يشمل ١٠٠ ٢٩٩ ١ دولار من الميزانية العادية، و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية (A/70/430، الفقرة ٤٤).

١٦ - وترد الاحتياجات الإضافية من الميزانية العادية المتعلقة بتنفيذ القرار ٣٣/٢٠١٥ في الجدول ٦ من تقرير الأمين العام (A/70/430) المستنسخ أدناه باعتباره الجدول ٢.

الجدول ٢

الاحتياجات الإضافية المقترحة لتنفيذ القرار ٣٣/٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

مجموع الاحتياجات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

الباب ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
الوظائف المؤقتة (١ ف-٤ و ٢ ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))	
١ ١٤١ ٩٠٠	الاستشاريون
٨٠ ٠٠٠	سفر الموظفين
٦٠ ٠٠٠	مصرفات التشغيل العامة
١١ ٠٠٠	اللوازم والمواد
٢ ٠٠٠	

مجموع الاحتياجات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
٤ ٢٠٠	الأثاث والمعدات
١ ٢٩٩ ١٠٠	المجموع الفرعي
	الباب ٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية
٢٤٢ ٤٠٠	مصروفات التشغيل العامة
٣٩ ٢٠٠	الأثاث والمعدات
٢٨١ ٦٠٠	المجموع الفرعي
١ ٥٨٠ ٧٠٠	المجموع

الاحتياجات من الموظفين

١٧ - يشير الأمين العام إلى أن أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ستحتاج، من أجل تنفيذ ولايتها حتى عام ٢٠٣٠، إلى أربع وظائف إضافية، هي: وظيفة موظف لشؤون الغابات (ف-٤)، ووظيفة موظف لشؤون الغابات (ف-٣)، ووظيفة موظف لشؤون سياسات الغابات (ف-٣)، ومساعد لشؤون البرامج (A/70/430، الفقرة ٤٥). وفيما يلي التفاصيل المتعلقة بالوظائف الجديدة المقترحة من الفئة الفنية:

(أ) سيضطلع موظف شؤون الغابات (ف-٤). بمهام من بينها تقديم الدعم الفني لتطوير الخطة الاستراتيجية للترتيب الدولي المتعلق بالغابات وبرامج العمل الرباعية السنوات؛ ووضع وإدارة المشاريع الإقليمية و/أو العالمية المتعلقة بتمويل الغابات/تنمية القدرات؛ وإجراء دراسات بشأن تمويل الغابات على الصعيد العالمي؛ والمشاركة في صياغة وتطوير وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتصلة بمحشد التمويل لتنفيذ أنشطة الخطة الاستراتيجية للترتيب الدولي المتعلق بالغابات، كي تعتمد الدول الأعضاء/المجتمع الدولي؛

(ب) سيضطلع موظف شؤون الغابات (ف-٣). بمهام من بينها إسداء المشورة في مجال السياسات إلى الهيئات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، والقيام بأنشطة المنتدى الخاصة بالإبلاغ عن أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالغابات، وإعداد تقارير دورية عن هذه المسائل؛ وتقييم التقارير وتجميعها، واقتراح توصيات على المنتدى بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها واستعراضها، بما يشمل أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالغابات؛

(ج) سيضطلع موظف شؤون سياسات الغابات (ف-٣). بمهام من بينها العمل بصفة رسمية أميناً للشراكة التعاونية في مجال الغابات، وتقديم الدعم الفني الذي يغطي نطاق العمل الموسع للشراكة المذكورة، والاضطلاع بأنشطة المتابعة لكفالة التنفيذ التام للنتائج

ذات الصلة بالشراكة، الصادرة عن الدورة الحادية عشرة للمنتدى؛ والمساعدة على تقديم الدعم الفني للأنشطة التي تجري في إطار الشراكة من أجل دعم تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات.

١٨ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الإضافية الأربع، التي سيوجد مقرها داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مقر الأمم المتحدة، ستكون وظائف مؤقتة تنشأ حتى عام ٢٠٣٠ (انظر أيضا A/70/430، الجدول ٦). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

الاستشاريون

١٩ - يتضمن اقتراح الأمين العام احتياجا يتعلق بالاستشاريين، قيمته ٨٠ ٠٠٠ دولار ويغطي ١٠ أشهر عمل، من أجل كفالة الخبرات المتخصصة غير المتوافرة حاليا في الأمانة العامة لوضع تقارير ودراسات بشأن مختلف المواضيع (انظر A/70/430، الفقرة ٤٦ (أ)). وكما في حالة الاحتياج المتعلق بالاستشاريين المشار إليه في إطار القرار ٣٠/٢٠١٥ (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح تعيين أربعة موظفين، من أجل تنفيذ القرار ٣٣/٢٠١٥، وترى أن هؤلاء الموظفين الجدد ينبغي أن تكون لديهم بالفعل المعارف والمهارات المتخصصة اللازمة لتنفيذ القرار، أو أن يكونوا قادرين على اكتسابها بصورة سريعة. وتذكر اللجنة في هذا الصدد أيضا بالقلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة^(٤) بشأن الزيادة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، لا سيما في الأنشطة الرئيسية للمنظمة. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض ٣٠ في المائة من الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين، وبالتالي، توصي بأن توافق الجمعية العامة على احتياجات للاستشاريين قدرها ٥٦ ٠٠٠ دولار.

الموارد اللازمة لأفرقة الخبراء

٢٠ - يشير الأمين العام إلى أنه سيلزم اعتماد قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، من الموارد الخارجة عن الميزانية، من أجل عقد اجتماعين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية في عام ٢٠١٦ لإعداد مقترحات بشأن خطة المنتدى الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠. كذلك سيتعين رصد التمويل اللازم لدعم مشاركة ٧٥ خبيراً حكومياً من البلدان التي تستوفي شروط المشاركة في كل من الاجتماعين المشار إليهما (A/70/430، الفقرة ٤٦ (ب)).

٢١ - وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بعدم تلقي أي مساهمات من الجهات المانحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وبالتالي، فمن غير المحتمل الحصول على المبلغ المطلوب من الموارد الخارجة عن الميزانية في الموعد المناسب، بالنظر إلى أن اجتماع فريق الخبراء الأول من المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الحالة من الأرجح أن تؤثر على مستوى المشاركة في هذين الاجتماعين، لا سيما بالنسبة للخبراء القادمين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عند الاستفسار، بأن خدمات الترجمة الشفوية لأفرقة الخبراء المخصصة تقدم عادة على أساس "ما هو متاح"، رغم أن الوثائق الخاصة بأفرقة الخبراء المذكورة تصدر باللغات الست الرسمية جميعاً، حرصاً على التعددية اللغوية. غير أنه، تيسيراً للحوار والمشاركة الفعالة للخبراء في مناقشات أفرقة الخبراء المخصصة، حرت العادة في الماضي على أن تقوم أمانة المنتدى بجمع الموارد الخارجة عن الميزانية واستخدامها لدفع تكاليف خدمات الترجمة الشفوية بلغات عمل المنتدى (الإسبانية والإنكليزية والفرنسية). وبناء عليه، فإن أفرقة الخبراء المخصصة التي ستعمل في عام ٢٠١٦ لن تزود بخدمات الترجمة الشفوية إلا على أساس "ما هو متاح"، ما لم يتم الحصول على موارد كافية من خارج الميزانية.

استئجار الأماكن وتعديلات الأماكن

٢٣ - يطلب الأمين العام مبلغاً إضافياً قدره ٦٠٠ ٢٨١ دولار لتغطية التكاليف القياسية للخدمات المشتركة في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، من أجل استئجار الأماكن وإجراء التعديلات في الأماكن وتوفير أثاث المكاتب (A/70/430، الفقرة ٤٧). وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن عملية تحديد أماكن حيز المكاتب لن تجري إلا بعد أن توافق الجمعية العامة على الوظائف الأربع المقترحة وبأن المبادئ التوجيهية السائدة فيما يتعلق بحيز المكاتب هي الأساس الذي يعتمد عليه في إجراء التعديلات اللازمة لإعادة هيكلة حيز المكاتب الجديد بحيث يمكن استخدامه لتغطية احتياجات هذه الوظائف. وزوّدت اللجنة الاستشارية أيضاً بتفاصيل المبلغ المطلوب وقيّمته ٦٠٠ ٢٨١ دولار في إطار الباب ٢٩ دال على النحو المبين في الجدول ٣.

٢٤ - وعند الاستفسار، فيما يتعلق بعدم وجود احتياجات مماثلة لتنفيذ القرار ٣٠/٢٠١٥، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يتم استيعاب جميع موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عقارات مملوكة للجنة. وبناء على ذلك، فكلما طرأت

زيادة على عدد الموظفين، تعيد اللجنة تهيئة حيز المكاتب الموجود وتوفر الأثاث اللازم من داخل الموارد القائمة.

الجدول ٣

تفاصيل الاحتياجات المقترحة في إطار الباب ٢٩ دال

(بدولارات الولايات المتحدة)

رتبة الوظائف الجديدة المقترحة	استئجار الأماكن (متكرر)	تعديل الأماكن (غير متكرر)	أثاث المكاتب (غير متكرر)	المجموع
ف-٤	٣١ ٨٠٠	٣١ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠	٧٣ ٥٠٠
ف-٣	٣١ ٨٠٠	٣١ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠	٧٣ ٥٠٠
ف-٣	٣١ ٨٠٠	٣١ ٤٠٠	١٠ ٣٠٠	٧٣ ٥٠٠
خ ع - رأ	٣١ ٨٠٠	٢١ ٤٠٠	٨ ٣٠٠	٦١ ١٠٠
المجموع	١٢٧ ٢٠٠	١١٥ ٢٠٠	٣٩ ٢٠٠	٢٨١ ٦٠٠

٢٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات الإضافية الناشئة عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ الصادر بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، والبالغة ١ ٥٥٦ ٧٠٠ دولار، بما في ذلك ١ ٢٧٥ ١٠٠ دولار في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١ ١٤١ ٩٠٠ دولار في إطار الاحتياجات المتصلة بالوظائف و ١٣٣ ٢٠٠ دولار في إطار الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف) و ٢٨١ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، علاوة على الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثالثاً - خاتمة

٢٦ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه يجري، بموجب الإجراءات التي حددها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، إنشاء صندوق طوارئ لكل فترة من فترات السنتين لاستيعاب النفقات الإضافية الناشئة عن الولايات التشريعية التي لم تُرصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية. وبموجب أحكام الفقرة ٩ من المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، إذا اقتُرحت نفقات إضافية تتجاوز الموارد المتاحة ضمن صندوق الطوارئ، فإنه لا يمكن إدراج هذه النفقات الإضافية في الميزانية إلا عن طريق نقل موارد من المجالات

- ذات الأولوية المنخفضة أو إدخال تعديلات على الأنشطة القائمة. وفي غير ذلك من الحالات، يتعين إرجاء هذه الأنشطة الإضافية إلى فترة سنتين قادمة (A/70/430، الفقرة ٥١).
- ٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على اعتماد قدره ٣٠٤٨ ١٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (مبلغ ناشئ عن القرار ٣٠/٢٠١٥، وقدره ١ ٤٩١ ٤٠٠ دولار، ومبلغ ناشئ عن القرار ٣٣/٢٠١٥، وقدره ١ ٥٥٦ ٧٠٠ دولار)، وهو ما يمثل مبلغاً سيحمل على صندوق الطوارئ.
- ٢٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بأن الاحتياجات الإضافية البالغة ١١٨ ٣٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والتي تتكون من مبلغ قدره ٩٧ ١٠٠ دولار في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبلغ قدره ٢١ ٢٠٠ دولار في إطار الباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، قد أُدرجت بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.